



ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵎⴰⵔⵜ

12 ماي 2020

الوزارة

15 Mai 2020
0 2402

إلى

السيدات والسادة مديري الوكالات الحضري

الموضوع : بخصوص دراسة ملفات طلبات رخص البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية
وتقسيم العقارات التي لم يتم إبداء رأي موافق بشأنها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله.

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، يشكل قطاع التعمير ولا سيما مشاريع البناء وإحداث التجزئات العقارية
والمجموعات السكنية مجالا استثماريا بامتياز، بالنظر إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية
اللملموسة من خلال المساهمة في توفير فرص الشغل والسكن وتهيئة أماكن الأنشطة المختلفة وخلق قيمة
مضافة وترويج الثروات والأموال وكذا في در موارد جبائية هامة على الدولة والجماعات على حد سواء.

وقد شكل استصدار المرسوم القاضي بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم
الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات
السكنية وتقسيم العقارات، أحد الأولويات الحكومية لمواكبة المجهودات المبذولة لتحسين مناخ الأعمال
وإنعاش الاستثمار وتبسيط وتوحيد المساطر الإدارية المعمول بها في هذه الميدان.

إلا أنه يستشف من مختلف التقارير والدراسات التقييمية لطلبات رخص البناء والتجزئ وإحداث
المجموعات السكنية وتقسيم العقارات وكذا ما يتم تداوله واجتماعات المجالس الإدارية للوكالات الحضرية
بهذا الشأن، عدم بلوغ مستوى النجاعة المنشود سواء فيما يتعلق بعدد من المشاريع العالقة أو التي لم
تتحظ بالموافقة أو التي يتم إرجاء البث فيها.

ولتتمين المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في هذا الباب وحتى يتسنى لهذا القطاع،
الإسهام في تشجيع الاستثمار وتوفير مناخ أعمال مستقر وجذاب ، فإنه يتعين عليكم العمل على تجاوز هذه
الوضعية وذلك من خلال:

- تحسيس وتعبئة كافة الأطر والمستخدمين العاملين تحت إمرتكم على ضرورة العمل على تيسير معالجة ملفات المشاريع المعنية مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية من قبيل ارتفاقات وثائق التعمير والتجزئات وعدد المستويات ومعامل استعمال الأرض والمقتضيات التي تمس حقوق الأغيار، إلخ...؛
- العمل على تعميم الدراسة القبلية وإشراك المهنيين في معالجة المشاريع المودعة وتشجيع التبادل الإلكتروني بهذا الصدد؛
- وضع المؤشرات الدالة وقاعدة معطيات إعلامية لتتبع ملفات طلبات الترخيص.

كما أدعوكم كذلك إلى جرد مجموع المشاريع العالقة والملفات التي لم تحظ بموافقة اللجن التقنية المكلفة بدراسة مشاريع البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية أو التي يتم إرجاء البث فيها، وخاصة تلك الخاضعة لمسطرة المشاريع الكبرى، وإعادة دراستها قبل متم شهر يوليوز 2020 وذلك بحضور المهنيين المعنيين وفي إطار من التنسيق والتعاون المحكم بين كل الأطراف المتدخلة في هذا الميدان مع وجوب الاقتصار على الملاحظات الجوهرية.

وإذ نعتد على تتبعكم الشخصي ونطلب منكم السهر لاتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتفعيل التوجيهات الواردة أعلاه وموافاة المصالح المركزية لهذه الوزارة (مديرية التعمير) بالجرد المفصل للمشاريع المعنية وبنتائج أشغال لجان إعادة الدراسة من خلال تقارير دورية متضمنة للمعطيات الضرورية وللصعوبات التي قد تعترض تنفيذ المقتضيات الواردة في هذه الدورية.

مع خالص التحيات والسلام.

ونزهة إسماعيل التراب الوطني
والتمسك بالإسكان ومناحة المدينة
إمضاء: نزهة بوشاري